منهجية دراسة السياسة الخارجية:

① المقترب الإجرائي: الآليات التي تتم ضمن الدولة [عملية صناعة القرار] دراسة بنية السلوك. [البيئة الداخلية]

② // الوظيفي (السلوكي): ما بعد صدور القرار، دراسة طبيعة السلوك. [البيئة الخارجية]

---

إن عملية تحليل السياسة الخارجية تتم وفقًا لمقتربين أساسيين (مدخلين):

① المقترب الهيكلي: وهو المقترب الذي يركز على جوانب إجرائية في صنع القرار لذلك ينصرف إلى العملية البيروقراطية عند صناعة القرار فيتم البحث في صنع الدولة متمثلة عبر تفكيك العلاقة التفاعلية بين البنى والمؤسسات المنوطة بالسياسة الخارجية (سواء كانت مؤسسات رسمية أو غير رسمية) أي أننا ضمن هذا المستوى نركز على بنية السياسة الخارجية.

② المقترب السلوكي: وفقًا لهذا الاتجاه هناك الاكتفاء بجوانب إجرائية في فهم سلوك الدول لأنها تعبر عن تفسيرات شكلانية "ثابتة" STATIC "جامدة" لا تكفي لتقديم تفسير دقيق للسياسة الخارجية، بل أن هذا المستوى يتناقض وسمات السياسة الخارجية التي تتميز بالديناميكية (الحركية المستمرة) حيث أننا أمام وحدوية السلوك.

كما أن هذا المستوى يتعامل مع عملية صناعة القرار باعتبارها عملية بسيطة في حين أننا أمام تداخل في عملية صنع القرار حيث برزت فواعل غير رسمية بشكل كبير في صناعة قرار الدول. الأمر الذي جعلنا أمام عملية صناعة قرار متحركة، بل أكثر من ذلك أننا نجد تبادلية أدوار الفاعلين من جهة وأخرى.

ومن أجل كل ذلك يمكن الاتجاه نحو البحث في سلوكيات الدول بغض النظر عن
تعقيدات صناعة القرار فيها، حيث أننا نهتم في هذا المستوى بجوانب وعمليات أكثر
من الجوانب الهيكلية (البنيوية) أو ما هو نفسي لأن ما لا نقول المناخ كما هو منتظم
عمل حكومي إلا أنها سلوك موجه للبيئة الخارجية بغرض تحقيق وظائف محددة قد
تكون سياسية قيمية (حقوق الإنسان ... إلخ)، أو مصالح استراتيجية أي مرتبطة بالقوة
أو المصلحة، في بعض الأحيان قد نجد أنفسنا أمام سلوكيات للدول دون هذه الوظائف
ولكن بأغراض ترتبط بتموقعات في الهيكل الدولي (النسق الدولي).

ضمن المستوى السلوكي يمكن فهم:

① - حجم التعقيد والتركيب في سلوكها.

② - فهم تجاوز التناقضات الداخلية في صناعة القرار باعتبارها ظاهرة طبيعية.